

رقم الحساب

طلب واتفاقية قرض شخصي

بيانات القرض

نوع القرض	المبلغ المطلوب	ريال عماني	الغرض من القرض
فترة السداد	□□ شهر / أشهر	يبدأ سداد الأقساط بتاريخ	□□ / □□ / □□

البيانات الشخصية

الإسم بالكامل (الأول)	(الأوسط)	(الأخير)
تاريخ الميلاد □□ / □□ / □□	مكان الولادة (الدولة)	الجنس ذكر □ أنثى □
المستوى التعليمي	إبتدائي □ ثانوي □ جامعي □ دراسات عليا □	عدد الأطفال □□
الحالة الإجتماعية	أعزب □ متزوج □ أمثل □ مطلق □	رقم جواز السفر / بطاقة الهوية
رقم الإصدار	تاريخ الإصدار □□ - □□ - □□	تاريخ الإنتهاء □□ - □□ - □□
هل لديك جنسيات متعددة	نعم □ لا □	إذا كانت الإجابة نعم (يرجى ذكر الجنسيات)
ملكية السيارة	نعم □ لا □	تاريخ إنتهاء صلاحية الإقامة (للوافدين) □□ / □□ / □□

عنوان الإقامة في سلطنة عمان

رقم المنزل / الشقة	رقم الإصدار	إسم البناية
المنطقة السكنية	رقم الشارع	أقرب معلم رئيسي
ملكية السكن	مستأجر ملك	توفره الشركة آخر
مكان إقامتك حسب هذا العنوان منذ تاريخ	اليوم □□ الشهر □□ السنة □□	إذا كنت مقيماً حسب ذلك العنوان منذ أقل من 3 سنوات، يرجى ذكر بيانات عنوان إقامتك السابقة
ص.ب	الرمز البريدي	المدينة
أرقام الهاتف	منزل	مكتب
بليب	فاكس	البريد الإلكتروني

بيانات المهنة / العمل

نوع العمل	موظف □ مهنة حرة □ الاثنان معاً □
إسم المؤسسة	القسم
الموقع	المنطقة
رقم الشارع	ص.ب
المهنة	الرتبة الحالية
عدد سنوات الخدمة لدى المؤسسة	الرقم الوظيفي

بيانات الدخل

الراتب الشهري الأساسي	ريال عماني	البدلات (يرجى إستبعاد أجر العمل الإضافي)	ريال عماني
الراتب الشهري الشامل	ريال عماني	دخل آخر	ريال عماني

وكيل قانوني

هل ستقوم بتعيين وكيل قانوني لهذا الحساب في البنك	إذا كانت الإجابة نعم، يرجى ذكر عنوان إقامة الوكيل قانوني
--	--

بيانات العلاقة مع HSBC

رقم الحساب	رقم بطاقة الائتمان (إن وجدت)	حد الإئتمان
قرض شخصي سابق (نعم / لا)	المبلغ الممنوح	ريال عماني
سنة الحصول عليه	الفرع	

علاقات مصرفية أخرى

١. البنك	الفرع / العنوان	رقم الحساب
٢. البنك	الفرع / العنوان	رقم الحساب
العنوان الدائم في الوطن (للوافدين فقط)	ص.ب	المدينة
رقم المنزل / الشقة	البلد	الرمز البريدي
الشارع		رقم الهاتف

بيانات القروض في البنوك الأخرى / شركات التمويل / جهة العمل

١. مصدر القرض	مبلغ القرض الاصيل	ريال عماني	تاريخ الحصول عليه
المبلغ غير المسدد	اقساط السداد الشهرية	ريال عماني	
معلومات أخرى			
٢. مصدر القرض	مبلغ القرض الاصيل	ريال عماني	تاريخ الحصول عليه
المبلغ غير المسدد	اقساط السداد الشهرية	ريال عماني	
معلومات أخرى			

بيانات أي قريب أو صديق في سلطنة عمان

الإسم	صاحب العمل	المهنة
عنوان السكن	اسم البناية	رقم البناية
المنطقة	اسم الشارع	ص.ب
ص.ب	الرمز البريدي	المدينة
هاتف المنزل	نقال	هاتف المكتب

تأجيل الأقساط بمناسبة العيد

□ لا أرغب في تأجيل أي قسط بمناسبة العيد

أتعهد أنا الموقع أدناه

حامل حساب رقم

بأنه في حالة إحالتي للتقاعد فإنني سأقوم بتحويل كافة مستحقات التقاعد وراتب التقاعد إلى حسابي المذكور أعلاه لدى بنك إتش إس بي سي عمان ش.م.ع. فرع وذلك لحين سداد كافة التزاماتي المالية.

أؤكد / نؤكد بأن المعلومات الصادرة عني / عنا كاملة وصحيحة وأفوض / نفوض البنك بأن يقوم بتحديث سجلاته بناءً على المعلومات المقدمة. كما أوافق / نوافق على أن يكون للبنك الحق في التحقق من أية بيانات أو كافة البيانات المذكورة أعلاه بأية طريقة يراها البنك مناسبة.

توقيع مقدم الطلب / توقيعات مقدمي الطلب

SV

تخضع كافة القروض لموافقة البنك، ويحتفظ البنك بالحق في رفض أي طلب يقدم للحصول على قرض بدون إبداء الأسباب

سند إذني

الرقم المسلسل

عند الطلب ، أتعهد / نتعهد أن ندفع إلى بنك إتش إس بي سي عمان ش.م.ع.

مع اضافة الفائدة بمعدل % في السنة من التاريخ المذكور أدناه وذلك عن قيمة تسديد تسهيلات القرض.

التاريخ توقيع مقدم الطلب / توقيعات مقدمي الطلب

SV

آلية تغير سعر الفائدة المتغيرة

لكي يتم تبسيط وسائل تعديل الفائدة التي يتقاضاها البنك من العملاء، فإنه يختار سعر شهادة الإيداع ذات الـ ٩١ يوماً. وذلك كقياس لتجديد السعر المتغير للقروض الشخصية وقروض السيارات والقروض المنزلية. علماً أن البنك يحتفظ بحقه في تغيير هذا المقياس إذا حدث وأن وجد مقياساً آخر أفضل في المستقبل لسعر اقتراض المبالغ ذات المدى القصير.

وعند مراجعة المقاييس الحالية فإن البنك سيقوم بإبلاغك بها أيضاً.

أقر بأنني فهمت فوائد وأضرار القروض ذات سعر الفائدة المتغير، وإنني هنا أقر بموافقتي على قيام البنك باحتساب سعر فائدة متغيرة.

الشروط و المواصفات

- ١ - مقابل موافقة بنك إتش إس بي سي عمان ش.م.ع. (ويشار إليه فيما بعد «البنك») على منحي / منحنا مبلغ ريال عماني
و/ أو أية مبالغ أخرى بناءً على توصية من البنك عن طريق القرض (يطلق عليه فيما بعد «القرض»)، فإنني / نحن.....
(ويشار إليه فيما بعد «المقترض») أتعهد / نتعهد عن نفسي / أنفسنا وورثتي / ورثتنا بأن أدفع / ندفع عند الطلب
أ - فائدة على القرض بواقع
بالمائة في السنة أو تلك الأسعار الأخرى التي يقررها البنك في أي وقت ويبلغها للمقترض بالطريقة الواردة في المادة ١/٢.
ب - لتسديد القرض مع الفائدة من خلال قسط شهري متساوي، أو أي عدد من الأقساط الشهرية التي يقوم البنك بإعلام المقترض بين الحين والآخر بموجب البند (٢ - ١). تبلغ قيمة كل قسط شهري ريال عماني ويكون سداد القسط الأول اعتباراً من
كما أن الفائدة المستحقة على القرض تحتسب على أساس يومي على المبلغ الأصلي المستحق.
ج - دفع رسوم لمرة واحدة.
١/٢ لقد تم الاتفاق صراحة على أن معدل أو معدلات الفائدة المحددة في المادة (١) والمادة (٥) يمكن أن تتغير من قبل البنك في أي وقت (طبقاً لسقف سعر الفائدة المحدد من قبل البنك المركزي العماني) وأن أي تغيير يطرأ يصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ الاضمار بذلك الى المقترض أو الاعلان عنه في جريدة محلية أو في مبنى البنك أيهما أبكر. أية تغييرات في معدلات الفائدة ستؤدي إلى تغيير عدد الأقساط المستحقة السداد من قبل المقترض مع عدم إجراء أي تغيير في الأقساط الشهرية المستحقة السداد بموجب البند (١ - ب).
- ٢/٢ تحسب الفائدة المستحقة على القرض على مبلغ القرض الأصلي المستحق من وقت لآخر وتكون مستحقة الدفع في كل شهر أو كما يقرر البنك من وقت لآخر ويبلغ المقترض بإشعار أو بإعلان في الجريدة المحلية أو في مبنى البنك بحيث يسري ذلك من تاريخ ذلك الاضمار أو الاعلان أيهما أبكر.
- ٣ - بهذا يفوض المقترض البنك أن يقيد أقساط التسديد الشهرية والفائدة المذكورة في المادة (١) في حساب التوفير / الحساب الجاري الخاص بالمقترض وهو حساب رقم
- ٤ - بالرغم من المادة (١) يحق للبنك أن يطالب بالتسديد الفوري

المذكورة أدناه والمستحقة للبنك بموجب هذه الاتفاقية قبل مغادرته.

١/٨ يجوز تقييد أية فائدة أو عمولة أو تكاليف أو مصاريف أو نفقات مستحقة أو تستحق على القرض أو أية تسهيلات ائتمانية للمقترض أو على أية معاملة مهما كان نوعها تتم بناء على طلب المقترض أو نيابة عنه سواء كانت على شكل أمر مكتوب أم لا، على أي من حسابات المقترض لدى البنك.

٢/٨ تصبح جميع مبالغ الفائدة والعمولة والتكاليف والمصاريف والنفقات التي يتم تقييدها على أي من حسابات المقترض جزءاً من مسؤولية المقترض تجاه البنك.

٣/٨ لن يستحق المقترض أية فائدة تتعلق بأية أرصدة دائنة خلال مدة القرض إلا لما تم الاتفاق عليه من وقت لآخر كتابة بخصوص مبالغ أو حسابات محددة.

٤/٨ إن جميع وأي من البنود التي يقيدها البنك لصالح أي من حسابات المقترض بما في ذلك البنود المسحوبة المستحقة الدفع في البنك تخضع للتصفية حسب الطرق العادية وإلى أن تتم تصفية تلك البنود يحق للبنك أن يستثنى قيمة البنود التي تم تقييدها كمبالغ دائنة بغرض احتساب الفائدة على القرض.

١/٩ يتعهد المقترض بأن يتفحص بدقة جميع كشوفات الحسابات البنكية التي استلمها من البنك وإذا لم يستلم وخلال شهر واحد من تاريخ ارسال كشوفات الحساب البنكية الى عنوان المقترض كما يظهر في سجلات البنك عدم اعتراض المقترض على ذلك، يعتبر الرصيد المبين في تلك الكشوفات صحيحاً وأن حقيقة عدم استلام مراسلات من المقترض تفسر على أنها تأكيد لصحة تلك الكشوفات الحسابية ولا يجوز للمقترض أن يرفع أي اعتراض بخصوص كشوفات الحسابات البنكية المذكورة.

٢/٩ يقر المقترض بأنه إذا لم يستلم كشوفات الحساب البنكية لأية مدة من الزمن تقع المسؤولية المفردة والكاملة على المقترض للمطالبة بتلك الكشوفات الحسابية من البنك.

٣/٩ يقر المقترض ويتقبل بأن الكشف أو الشهادة التي يتم توقيعها حسب الأصول نيابة عن البنك تلزم المقترض وتكون دليلاً قاطعاً على جميع وأية مبالغ مستحقة أو التي يكون المقترض ملتزماً بسدادها بموجب هذه الاتفاقية، كما أن المقترض يتنازل وبشكل محدد عن أي حق في الاعتراض على صحة أي من تلك الدفاتر أو الحسابات إلا ما ورد منها في المادة ١/٩ أعلاه.

١٠. خلال مدة ذلك القرض أو أي جزء منه يبقى مستحقاً وإلى أن يتم دفع جميع وأية مبالغ مستحقة إلى البنك كاملة من قبل المقترض يكون للبنك الرهن التجاري الحصري بموجب المواد ٢١٧ إلى ٢٣١ من المرسوم السلطاني رقم ٩٠/٥٥ على جميع وأي من بضائع المقترض والسندات القابلة للتداول والمعادن الثمينة (سواء كانت مسكوكة أم لم تكن) والموجودات الأخرى في أي وقت من الأوقات يحوزها البنك أو تصبح تحت حيازته أو إشرافه أو سيطرته كما سبق ذكره بمثابة ضمان لجميع وأية مبالغ ومسؤوليات قد تكون الآن أو تصبح مستقبلاً مستحقة أو على ذمة المقترض للبنك أو لأي فرع آخر من فروع أو لأي فرع يكون المقترض أو يمكن أن يصبح المقترض مسؤولاً تجاه البنك أو لأي فرع آخر للبنك بأية طريقة مهما كانت سواء كان منفرداً أو مشتركاً مع شخص أو منشأة وتحت أي اسم مهما كان أو لقب أو مؤسسة كما يتعهد المقترض بتوقيع نماذج اتفاقية الرهن التي يطلبها البنك في أي وقت من الأوقات لاثبات ذلك الرهن التجاري الخاص ويتعهد بتوقيع جميع تلك الوثائق الأخرى وأن يقوم بجميع تلك التصرفات التي يتطلبها البنك لتسجيل ذلك الرهن التجاري الحصري في السجل التجاري في وزارة التجارة والصناعة طبقاً للمادة ٢١٩ من المرسوم السلطاني رقم ٩٠/٥٥.

للقرض والدفع الفوري لجميع الفائدة المترتبة عليه بالإضافة إلى جميع العمولات والتكاليف والمصاريف والنفقات التي تصبح مستحقة على ذلك وذلك بإشعار الى المقترض يسري فوراً في أي من الحالات التالية:

١/٤ إذا أخفق المقترض في دفع أية دفعة مستحقة بموجب هذه الاتفاقية سواء على مبلغ القرض الأصلي أو الفائدة أو العمولة والتكاليف أو غيرها أو

٢/٤ إذا استعمل المقترض القرض لغرض غير ذلك الموضح في طلب إتفاقية القرض

٣/٤ إذا توفى المقترض - لا قدر الله ، أو

٤/٤ إذا تقدم المقترض بطلب لإعلان إفلاسه، أو لإعلان صلح واق من الإفلاس أو إذا أصبح عرضة لإعلان الإفلاس أو أي حجز آخر على موجوداته، أو

٥/٤ إذا ارتكب المقترض أية مخالفة أخرى لأي من بنود هذه الاتفاقية، أو

٦/٤ إذا حدث أي تغيير في القانون أو الظروف يعتبره البنك مؤثراً على هذه الاتفاقية وإذا لم يستطع البنك والمقترض تغيير هذه الاتفاقية لتغطية ذلك التغيير في القانون أو الظروف.

بموجب ذلك الطلب ودون اشعار آخر الى المقترض يصبح القرض بما في ذلك جميع مبالغ القرض الأصلي والفائدة والعمولة والتكاليف والمصاريف والنفقات مطلوب ومستحقة الدفع تلقائياً ويترتب على المقترض دفع تلك المبالغ فوراً وبالكامل الى البنك بالإضافة إلى فائدة التقصير التي تترتب على ذلك بموجب المادة (٥).

٥. إذا أخفق المقترض في دفع جميع وأية مبالغ كاملة يطلبها البنك بموجب المادة (٤) ، عندئذ يترتب على جميع وأية مبالغ يطلبها البنك وبشكل تلقائي ودون اشعار آخر الى المقترض فائدة تقصير بقيمة بالمائة في السنة أو بذلك السعر أو الاسعار التي يقررها البنك في أي وقت (طبقاً لسقف سعر الفائدة المحدد من قبل البنك المركزي العماني) ويبلغها للمقترض بالطريقة الموضحة في المادة ١/٢ وتصبح تلك الفائدة جزءاً من الدين الأصلي وتحتسب شهرياً اعتباراً من تاريخ مطالبة البنك بها بموجب المادة (٤) ولغاية تاريخ دفع المقترض لجميع وأية مبالغ مطلوبة بالإضافة إلى كامل مبلغ فائدة التقصير، كاملة وشاملة وبغض النظر عن أية وديعة مهما كان نوعها موجودة لدى البنك بأي شكل من الاشكال أودعها المقترض أو تم إيداعها نيابة عنه.

١/٦ يسري على القرض المبلغ الأقصى المحدد في المادة (١) ويجوز للبنك حسب اختياره منفرداً أن يرفض قبول أي طلب للسحب قد يجعل القرض يتجاوز المبلغ الأقصى دون إشعار الى المقترض أو للغير أو أن يقبل ذلك الطلب وفي هذه الحالة فإن أي مبلغ يتم سحبه ويتجاوز الحد الأقصى سيكون خاضعاً لشروط هذه الاتفاقية.

٢/٦ لن يقوم المقترض بسحب أي مبلغ يتجاوز الحد الأعلى للمبالغ المحددة في المادة (١) (باستثناء ما يكون بموجب المادة ١/٦) وإذا تجاوزت التسهيلات أو أي جزء منها في أي وقت الحد الأعلى لأي سبب من الأسباب (باستثناء ما يكون بموجب المادة ١/٦) عندها يترتب على المقترض أن يسدد فوراً المبلغ الزائد إلى البنك بالكامل بالإضافة إلى الفائدة المترتبة على ذلك بموجب المادة (٥) ودون الحاجة إلى أي إشعار أو طلب من البنك.

٧. يقيم المقترض في سلطنة عمان وإذا رغب في مغادرة سلطنة عمان فإنه يتعهد بإبلاغ البنك قبل شهر واحد مسبقاً على الأقل وأن يسدد رصيد التسهيلات المستحقة وجميع المبالغ الأخرى

١٧/١ لن يشكل أي حذف وتأخير من جانب البنك في ممارسته لأي حق أو سلطة أو امتياز وارد هنا أي تنازل عن ذلك الحق أو السلطة أو الامتياز كما لن تحرم أية ممارسة منفردة أو جزئية لأي حق أو سلطة أو امتياز من ممارسة أي حق أو سلطة أو امتياز آخر.

٢/١٧ إن الحقوق والتدابير الواردة هنا هي حقوق وتدابير تعزيزية وليست مستقلة عن أية حقوق أو تدابير ينص عليها القانون.

١٨ - مع مرعاة المادة ١/٩ فإن أية مطالبة أو طلب أو استدعاء أو أي اشعار آخر يعطى إلى البنك أو إلى المقترض بموجب هذه الاتفاقية يجب أن يكون قد أعطي حسب الأصول إذا تم تسليمه بالبريد المسجل مع سجل يثبت التسليم أو عن طريق الفاكس أو ما يعادل ذلك، يتم إرساله إلى ذلك الطرف إلى عنوانه المحدد هنا أو يتم إبلاغه حسب الأصول بموجب هذه المادة (١٨).

١٩ - إرسال وتقاسم المعلومات مع طرف ثالث

١٧/١٩ يوافق المقترض بشكل غير قابل للنقض على أنه يجوز للبنك وفقاً لتقديره ولأي غرض كان (بما فيه منع الإحتيال والتدقيق وتوفير الخدمات من قبل أي طرف ثالث وتحصيل الديون أو إذا دعت الضرورة من قبل أية هيئة حكومية مختصة أو جهاز قانوني) أن يقوم بتقديم أي معلومات أو بيانات متعلقة بالمقترض أو معاملاته لأي عضو أو شريك في مجموعة شركات HSBC.

٢/١٩ يوافق المقترض بشكل غير قابل للنقض على أنه يجوز للبنك القيام بتحويل أو إبرام عقود من الباطن مع أي طرف ثالث ويشمل ذلك أي عضو في مجموعة HSBC. وسواء كان ذلك الطرف يخضع لإختصاص قضائي آخر أو منطقة أخرى، وذلك لإنجاز أية مستندات أو معاملات أو مسائل إدارية. وسيظل البنك مسؤولاً تجاه المقترض عن أية خسائر أو أضرار قابلة للتعويض ناتجة عن إهمال أو إخلال أو تقصير ذلك الطرف الثالث الذي يطلب منه أن يحافظ على سرية أية معلومات مقدمة إليه تماماً بنفس مستوى محافظة البنك عليها.

٣/١٩ يمكن للبنك القيام بإرسال معلومات عن المقترضين إلى الخارج سواء في المملكة المتحدة أو في أي مكان آخر.

٤/١٩ يوافق المقترض على أن يقدم معلومات كاملة عن صاحب العمل الذي يعمل لديه إلى البنك وذلك عند طلب البنك منه فوراً. ويفوض المقترض البنك بشكل نهائي أن يتصل بصاحب العمل لإبلاغه بأية بيانات تتعلق بتسهيلات المقترض لدى البنك والطلب منه تحويل جميع المبالغ التي تخص المقترض والمطلوبة من صاحب العمل بأن يدفعها مباشرة إلى حساب المقترض في البنك. كما يفوض المقترض البنك بشكل نهائي بأن يطلب ويستلم إشعاراً من صاحب العمل عند إنهاء خدمة المقترض لديه.

٢٠ - تكون هذه الاتفاقية وجميع الشروط الواردة فيها

١/٢٠ ملزمة للمقترض بغض النظر عن أي دمج أو إعادة تأسيس أو تغيير في النظام الأساسي أو الملكية أو إدارة المقترض.

٢/٢٠ إضافة إلى ومستقلة عن جميع التزامات المقترض الأخرى للبنك.

٣/٢٠ قابلة للتحويل بحرية من قبل البنك في أي وقت ودون الحاجة لأية موافقة من قبل المقترض و

٤/٢٠ غير قابلة للتحويل من قبل المقترض إلا بعد الموافقة الكتابية المسبقة من قبل البنك.

٢١ - يسدد المقترض المبالغ للبنك بدون مقاصة، دعوى مضادة، أو حجز قانوني لأية مبالغ أو شرط من أي نوع ما عدا إذا اضطرت المقترض بموجب القانون لذلك الامتناع عن الأداء فيزداد المبلغ

١١ - بالإضافة إلى ذلك ودون المساس بأي حق بالمقاصة قد يكون أو يصح من حق البنك بموجب القانون وعلى الرغم من نص المادة ٣٤٦ من المرسوم السلطاني رقم ٩٠/٥٥ يوافق البنك والمقترض صراحة على أن جميع حسابات المقترض لدى البنك بما في ذلك جميع الحسابات في أي مكتب أو فرع آخر للبنك في أي مكان آخر في العالم ويشمل ذلك أية حسابات بأية عملة أجنبية تشكل حساباً مدمجاً منفرداً ويكون للبنك الحق في المقاصة بين جميع الأرصدة المدينة والدائنة في جميع تلك الحسابات وأن منافع جميع أو أي ضمان يقدم المقترض بخصوص الحساب المدمج المنفرد أو أي جزء منه يكون قابلاً للاستعمال وواجب النفاذ من قبل البنك لضمان كامل الرصيد المستحق للبنك في أي وقت من ذلك الحساب المدمج المنفرد وأي جزء منه.

١٢ - يتعهد المقترض بأن يوفر للبنك بغرض التدقيق عليها من قبله وفي أي وقت من الأوقات جميع وأي دفاتر تجارية يحتفظ بها المقترض بموجب المادة ٢٨ من المرسوم السلطاني رقم ٩٠/٥٥ وكذلك جميع وأية وثائق أخرى ومعلومات والتي يعتبرها البنك وبناء على اختياره وحده بأنها ضرورية بغرض الرقابة على الوضع المالي للمقترض وصرفه للقرض أو أي جزء منه وكذلك أن يوفر مقتطفات من أي من تلك الدفاتر التجارية والوثائق الأخرى التي تتطلبها البنك في أي وقت.

١٣/١ يلتزم ويتعهد المقترض بهذا بأنه وبتاريخ هذه الاتفاقية فإن المقترض قادر على الوفاء بالتزاماته وأنه لن يتوقف عن سداد أي من ديونه لغرض المادة ٦٠٩ من المرسوم السلطاني رقم ٩٠/٥٥.

٢/١٣ إذا تم تسديد أية دفعة إلى البنك بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب شروط أي من الضمانات المقدمة للبنك أو تم تحصيلها بعد ذلك من قبل البنك بموجب المادة ٦١٠ من المرسوم السلطاني رقم ٩٠/٥٥ أو غير ذلك (ولهذا الغرض يكون الكشف الحسابي البنكي بموجب المادة ٣/٩ ملزماً ونهائياً بالنسبة للمقترض) فإن تلك الدفعة المسددة أو المحصلة لن تخفض أو تسقط أية مسؤولية على المقترض بموجب هذه الاتفاقية ولن يشكل إعطاء المقترض أي ابراء لذمته بخصوص جميع أو جزء من تلك الدفعة المسددة أو المحصلة تنازلاً أو مساساً بأي شكل من الأشكال بحقوق البنك ضد المقترض بموجب هذه الاتفاقية وأن مبلغ تلك الدفعة المسددة أو المحصلة بالإضافة إلى جميع وأية فوائد تدفع عليها من قبل البنك طبقاً للمادة ٦١٠ من المرسوم السلطاني رقم ٩٠/٥٥ تصح من مسؤولية المقترض تجاه البنك بموجب هذه الاتفاقية.

١٤ - يلتزم المقترض ويتعهد للبنك بأن تنفيذ هذه الاتفاقية وتأدية التزامات المقترض بموجب هذه الاتفاقية تقع بكاملها تحت سيطرة المقترض وأنها وجدت بشكل قانوني وأنها التزامات ملزمة قانوناً على المقترض وأنها لا تخالف أي من الالتزامات التعاقدية والقانونية الأخرى للمقترض.

١٥ - وإضافة إلى الالتزامات الواردة أعلاه وبشكل مستقل عنها فإن المقترض بهذا يتعهد تعهداً لا رجعة عنه ودون قيد أو شرط بتعويض البنك عن جميع المصاريف (بما في ذلك ولا يقتصر على رسوم الدعوى والأتعاب القانونية) والتي قد يتكبدها البنك في تنفيذ حقوقه ضد المقترض بموجب هذه الاتفاقية.

١٦ - في حالة توقيع هذه الاتفاقية من قبل أكثر من مقترض واحد فإن جميع التعهدات والالتزامات والمسؤوليات الخاصة بالمقترض بموجب هذه الاتفاقية يتم تطبيقها وتسري بشكل كامل على كل مقترض وعليهم جميعاً وعلى جميع الموجودات الخاصة بكل مقترض والضمانات التي قدمها بحيث أنه ودون المساس بعمومية ما سبق ذكره يكون كل مقترض مسؤولاً بشكل فردي عن الدفع إلى البنك كامل مبلغ القرض بما في ذلك جميع وأية مبالغ خاصة بالدين الأصلي والفوائد والتكاليف والمصاريف والنفقات الأخرى.

المستحق الدفع بواسطة المقترض حتى يصبح المبلغ المستلم فعلا بواسطة البنك هو المبلغ الذي كان يجب أن يستلمه لو لم يكن هنالك امتناع عن الأداء.

٢٢- إن كلا من المواد والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية قابلة للفصل وأن عدم سريان أو عدم قابلية نفاذ أي واحدة أو أكثر من هذه المواد أو الأحكام لن يؤثر على المواد والأحكام المتبقية والتي ستبقى كاملة السريان والأثر.

٢٣- ستبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول إلى أن يؤكد البنك كتابة للمقترض بأن جميع الدفعات المستحقة من المقترض إلى البنك بموجب هذه الاتفاقية قد تم دفعها بالكامل وبأن جميع الالتزامات والمسئوليات الأخرى على المقترض تجاه البنك بموجبها قد تمت تاديتها بالكامل.

٢٤- ستحكم هذه الاتفاقية بموجب قوانين سلطنة عمان وأن المقترض هنا يمثل امتثالا لا رجعة فيه لسلطة المحاكم في سلطنة عمان أو أية جهة تخلفها في ذلك دون المساس بحق البنك وحسب اختياره في رفع الدعاوى لدى تلك المحاكم في أي بلد أو سلطة أخرى.

٢٥- يقر المقترض بأنه / بأنها قد قرأ / قرأت جميع شروط هذه الاتفاقية، وأنه يفهم / تفهم ويوافق / توافق على الالتزامات والواجبات والحقوق، كما هو موضح بالاتفاقية، وعمّا إذا كانت مبينة باللغة الإنجليزية و/ أو اللغة العربية وأنه / أنها قد استلم / استلمت نسخة غير موقعة من الاتفاقية.

٢٦- الشكاوى

١/٢٦ في حال عدم قيام البنك بتوفير مستوى الخدمة الذي يتوقعه المقترض أو إذا ما اعتقد المقترض بأن البنك ارتكب خطأ، يحق للمقترض أن يقوم بإبلاغ البنك استنادا إلى ذلك، ويقوم البنك بالتحقيق في كافة الشكاوى ويسعى إلى حسم الموضوع مع المقترض بأسرع ما يمكن ويتخذ البنك الاجراءات، حيثما أمكن، لمنع تكرار الظروف التي أدت إلى تقديم الشكاوى.

٢/٢٦ إذا ما أراد المقترض معلومات اضافية عن الطريقة التي يعالج بها البنك الشكاوى، ويمكن للمقترض الاتصال بمركز الاتصالات في البنك على الهاتف رقم ٤٧٢٢ ٧ ٨٠٠ وطلب التفاصيل من البنك حول الاجراءات التي يتخذها بشأن الشكاوى.

أقر/ نقر بأن المعلومات المقدمة مني أعلاه كاملة وصحيحة وحقيقية، وعليه فإنني أفوضكم بتحديث بياناتي/ بياناتنا طبقاً لها. كما أنني/ أننا نوافق بأن للبنك الحق في التحقق من جميع البيانات المذكورة أو أي منها بأي وسيلة يراها مناسبة.

SV

التاريخ

توقيع المقترض

شاهد على التوقيع أعلاه

التوقيع

الاسم

يعتمد من

التوقيع

الاسم